نسأل المولي أن يظل نبراساً لنا جميعا ومرشداً إلى الطريق القويم لتحقيق الغايات الوطنية

المبارك : نحمد الله أن قيض لنا قائداً حكيماً وسط أوضاع المنطقة الخطيرة

سمو أمير البلاد خلال افتتاح دور الانعقاد الجديد متوسطاً سمو ولي العهد والقائم

سمو رئيس مجلس الوزراء يلقي كلمته

- نعاهد الشعب على حمل الأمانة بكل إخلاص وأن نكون جنودا لسمو الأمير وهذا الوطن
- التصدي بحزم وقوة لمعالجة قضايا الوطن وحفظ أمنه وسيادته واستقراره والعمل على رفعته
- نؤكد حرصنا على تعزيز العلاقة الإيجابية مع مجلس الأمة وفق صيغة توفيقية تحقق الهدف منها
- سنحيل قريباً إلى مجلس الأمة مشروع حظر تعارض المصالح وواثقون بتجاوب النواب الإيجابي
- نشيد بجهد واهتمام مجلس الأمة في إعداد قانون لمعالجة قضية المقيمين بصورة غير قانونية
- الخطة الإنمائية الثالثة تعتمد على تفعيل دور القطاع الخاص وتنمية رأس المال البشري والرقمنة
- دعم الشباب والعمل على توفير فرص العمل لهم في كافة المجالات بالتنسيق مع المنظمات الدولية
- تمكين القطاع الخاص من المساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي وتحويل دوره من متعهد إلى شريك
- وحدة الصف والكلمة خلف قيادتنا الحكيمة لحماية أمن الكويت واستقرارها ودفع عجلة التنمية

سوف تحيل الحكومة إلى مجلسكم الموقر مشروع قانون بشأن حظر تعارض المصالح بعد الأخذ في الاعتبار ملاحظات حكم المحكمة الدستورية في هذا الشأن والحكومة على يقين من تجاوب مجلسكم الموقر الإيجابي واستمرار التعاون البناء من الأخ رئيس المجلس الموقر والأخوات والأخوة الأعضاء من أجل المزيد من الانجازات تحقيقا لغايات وآمال الشعب الكويتي الكريم.

الأخوات والأخوة الأعضاء المحترمين.. كلنا يدرك خطورة الأوضاع التي تواجهها في المنطقة وتداعياتها التي تهدد الأمن والاستقرار.

ونحمد الله أن قيض لنا قائدا حكيما يقود سفينتنا في خضم الأمواج العاتية التي تموج بها منطقتنا وقد نبه سموه حفظه الله ورعاه إلى خطورة هذه الأحداث والمتغيرات وسعى ولا يزال إلى كل ما من شأنه التخفيف من حدة هذه التوترات وتكريس دعائم السلام والاستقرار في المنطقة واحتواء الخلاف بين الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وحرص سموه على تجميع شمل الأخوة ومحاولة رأب الصدع في البيت الخليجي واستعادة لحمته وقوته.

وعلى المستوى العربي فقد سعت الكويت إلى تعزيز عملنا العربي المشترك ودعت في أكثر من مناسبة إلى تجاوز خلافاتنا العربية عبر مشاركتنا في كافة الجهود واللقاءات للارتقاء بعملنا المشترك وتحقيق المعالجة لقضايا أمتنا العربية وتضميد جراحاتها.

وعلى المستوى الدولي فقد سعت الكويت من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن إلى نقل هموم عالمنا العربي والإسلامي والمشاركة في الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة والعالم وبما يجسد الدفاع عن قضايا أمتينا العربية والإسلامية وفي مقدمة تلك القضايا القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية الأولى كما حرصت الكويت على تعزيز نهجها المعهود في دعم العمل الإنساني وفاء لالتزاماتنا الدينية والأخلاقية.

ندعو الله سبحانه أن يوفق حضرة صاحب السمو - حفظه الله ورعاه - ويكلل جهوده ومساعيه الخيرة وأن ننعم جميعا في منطقتنا الخليجية والعربية بالأمن والاستقرار والازدهار.

الأخوات والأخوة الأعضاء المحترمين.. ونحن على أعتاب الانتهاء من الخطة الإنمائية الثانية والتي ارتكزت على تطوير البنية التحتية استعرض مع حضراتكم بعض ما تم إنجازه فيها فقد تم بتوفيق من الله الانتهاء من عدد من المشروعات الاستراتيجية في هذه الخطة التنموية كمشروع جسر الشيخ جابر الأحمد والذي يربط مدينة الكويت بمدينة الصبية والبدء في التشغيل المرحلي لمدينة صباح السالم الجامعية وانطلاق الدراسة فيها وإتمام المرحلة الثانية من مشروع الشبكة الضوئية الكبرى والذي يعمل على تعزيز البنية التحتية للاتصالات والمعلومات بما يتواكب مع التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

وتولي الحكومة اهتماما خاصا للقضية الإسكانية حيث يتواصل العمل لإنجاز البنى التحتية والخدمات العامة في المدن الجديدة هذا وسيتم إنشاء شركة كويتية - كورية مشتركة لإقامة اول مدينة ذكية في جنوب سعد العبد الله وذلك تنفيذا للاتفاقية المبرمة بين البلدين.

كما يشهد القطاع الصحي في الكويت نقلة نوعية في التوجه لتعزيز الصحة العامة بمبادرة المدن الصحية باعتماد منطقة اليرموك كمدينة صحية من قبل منظمة الصحة العالمية لتكون مثالا لنتاج الشراكة بين شركاء التنمية في القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني والمنظمات الدولية علاوة على افتتاح وتشغيل العديد من المستشفيات الحديثة ذات الطراز العالمي.

وقد حققت دولة الكويت المركز الأول في التغطية الصحية الشاملة وفقا للتقرير المشترك للبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

هذا وتسعى الحكومة لإتمام إنجاز المشروعات الاستراتيجية التنموية في قطاع البترول والمتمثلة في مشروع مصفاة الزور ومشروع الوقود البيئي ومشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور والتي ستحقق عائدا تنمويا مباشرا.

كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع الشقايا للطاقات المتجددة ودخوله للخدمة الفعلية وهو دليل على التزام دولة الكويت بالمواثيق الدولية تجاه التغير المناخي لتأتي المراحل القادمة هادفة إلى توليد ما نسبته 15 في المئة من الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

وترجمة لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه المتكررة بضرورة دعم الشباب والعمل على توفير فرص العمل لهم في كافة المجالات فقد أولت الحكومة اهتمامها الخاص لمشاركة الكويت في مشروع تعزيز رأس المال البشري بالتنسيق مع المنظمات الدولية وبما يؤدي إلى رفع كفاءة الاستثمار في الرأسمال الحقيقي والباقي في دولة الكويت وهو شبابها.

وفي هذا السبيل فقد تم اعتماد السياسة الوطنية للشباب ودخولها في مرحلة التنفيذ باعتبارها أداة لتمكين الشباب عبر جميع القطاعات الاقتصادية والمجتمعية من المشاركة الفعالة في جميع نشاطات المجتمع وقد تم الإعلان عن إنشاء مركز الإبداع والابتكار مؤخرا ليعزز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الابتكارية لبناء بيئة حاضنة للابتكار والإبداع.

كما تمكن العديد من الشباب الكويتي من تسجيل الإنجازات في جميع الأصعدة الفكرية والثقافية منها والرياضية ولياتي رفع الإيقاف الرياضي مؤخرا بشارة للشباب الكويتي الطموح في المشاركة بالبطولات الرياضية ورفع راية الكويت في المحافل الدولية.

الأخوات والأخوة الأعضاء المحترمين.. إن تمكين القطاع الخاص من المساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي وتحول دوره من متعهد إلى الشريك المستثمر في الاقتصاد الوطني ليكون نموذج الكويت متفردا بنوعه بشراكة القطاعين العام والخاص والمواطنين.

كما تم في مجال تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنة المالية 2019/2020 طرح الحكومة أربعة مشروعات في قطاعات التطوير العقاري والصرف الصحي وإدارة المخلفات والسياحة وذلك تفعيلا لما تهدف إليه الحكومة من إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث تتحول الدولة من المنتج والمشغل إلى المنظم والمراقب وأن تكون قيادة قاطرة التنمية في البلاد للقطاع الخاص بحسبانه شريكا أساسيا وفقا لرؤية الكويت 2035.

الأخوات والأخوة الأعضاء المحترمين..لقد حصدت دولة الكويت ثمار الجهود الوطنية الدؤوبة بتعاون الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بما يصب في تجسيد رغبة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في تحقيق رؤية الكويت 2035 وأهدافها التنموية وجاء ذلك في اطار تحقيق هدف تحسين وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية وتطوير جودة أداء الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال وضعه على رأس أولويات برنامج عمل الحكومة إذ شهدت دولة الكويت مؤخرا حدوث مجموعة من التطورات التي عكست نتائج التحسينات التي قامت بها مختلف الأجهزة التنفيذية المعنية في تحسين بيئة الأعمال من خلال التحول للمعاملات الالكترونية وتفعيل الربط الالكتروني مما أدى الى اختصار الاجراءات والمدة الزمنية وتكلفة الاعمال مع تحسين كفاءة الادارة وتوفير المعلومات بشفافية خاصة في جعل تاسيس الشركات أكثر سهولة وكذلك تسهيل استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وكذلك في تقديم الطلبات الاسكانية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان وحماية حقوق المستثمرين الاقلية والتجارة عبر الحدود في اطار «مؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال 2020» للبنك الدولي الذي دخلت فيه دولة الكويت ولأول مرة ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تحسنا في بيئة الأعمال في تقرير 2020 وتكمن اهمية تحسين وضع دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال 2020 في انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على جعل مناخ الاستثمار في دولة الكويت اكثر جاذبية ويصب في تحقيق رؤية الدولة 2035 «كويت جديدة» هذا وتجدر الإشارة إلى ترقية تصنيف دولة الكويت إلى سوق ناشئ بما ترتب عليه من دخول استثمارات أجنبية تفوق المليار ونصف دولار أمريكي وينتظر أن تتجاوز الاربع مليارات دولار خلال العام القادم.

وفي سياق متصل شهدت دولة الكويت تحسنا في وضعها في «مؤشر التنافسية العالمي 2019» للمنتدى الاقتصادي العالمي حيث حققت دولة الكويت تقدما بثمانية مراكز في هذا المؤشر لتصبح في الترتيب 46 عالميا من أصل 141 دولة دخلت المؤشر وفق تقرير التنافسية العالمي.

كما حافظت دولة الكويت على تصدرها في ركيزة استقرار الاقتصاد الكلي عالميا وتحسن وضعها في مجالات الصحة و النظام المالي وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووفرة العمالة الماهرة بما من شأنه بالمحصلة تعزيز الإنتاجية التي تحفز النمو الاقتصادي المستدام وتؤدي الى تنمية القدرة التنافسية للدولة وتقوية اسس اقتصاد المعرفة الذي يدعم مواكبتها للمستجدات التكنولوجية المتسارعة ويساهم في تنمية منظومة الابتكار نحو مستقبل يستند إلى رأس المال البشري المبدع والاخذ بالتطبيقات التكنولوجية الرائدة ويحقق الرفاهية لجميع فئات المجتمع.

كما قامت دولة الكويت بتقديم تقريرها الطوعي الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في يوليو الماضي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الأمم المتحدة وهذا يؤكد حرص الكويت على تنفيذ الأجندة الأممية بما التزمت به أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة.

الأخوات والأخوة الأعضاء المحترمين.. واستكمالا لجهود التنمية الشاملة فقد ارتفعت كفاءة متابعة خطط التنمية الستوية وانتظم صدور تقارير المتابعة الدورية والمباشرة لها لقيام الاخوة الوزراء بمسئولياتهم نحو المتابعة والتنفيذ ولم تال الحكومة جهدا في تذليل التحديات التي تعترض تنفيذ المشروعات التنموية عبر اللجان الوزارية ولجان المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمجلس البلدي بما ساهم إيجابيا في تقدم المشروعات التنموية بتجاوز ومعالجة 80 في المئة من التحديات الفنية والإدارية وغيرها من خلال تقليص الدورة المستندية والعمل على ميكنة إجراءات مناقصاتها.

وفي إطار تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد فقد تم بناء الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والبدء في تنفيذها.

هذا في خصوص الخطة الإنمائية الثانية والتي تم اقرارها بالتعاون مع مجلسكم الموقر والحكومة بصدد تقديم الخطة الانمائية الثالثة والتي تدفع بتمكين القطاع الخاص وتقليص الدور الحكومي وستتقدم الحكومة بحزمة واقعية ومدروسة بمنهجية علمية للسياسات العامة في هذه الخطة الخمسية الثالثة لمجلسكم الموقر والتي تعتمد على بناء رأس المال البشري المطلوب للاقتصاد المعرفي و الرقمي وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي لرفع كفاءته وليتحول إلى الحكومة الرقمية الذي اصبح خيارا استراتيجيا لتعزيز الاقتصاد الوطني.

وبهذه المناسبة أود أن أشيد بالجهد الطيب والاهتمام الكبير الذي يوليه معالي الأخ رئيس مجلس الأمة والأخوات والأخوة الأعضاء في إطار إعداد مشروع الإقتراح بقانون الذي يستهدف معالجة قضية المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية والذي نأمل أن يتجسد فيه التعاون المطلوب بين المجلس والحكومة سعيا لإنجاز الحل الجذري الشامل لهذه القضية الشائكة وإنهاء كافة ذيولها.

الأخوات والأخوة الأعضاء المحترمين.. إننا مطالبون بألا نغفل عما يدور من حولنا ولا نملك حياله إلا وحدة الصف والكلمة وتوحيد الجهود خلف قيادتنا الحكيمة وأن نحسن التصرف لحماية أمن الكويت واستقرارها ودفع عجلة التنمية والازدهار.

نسأل الله سبحانه أن يوفقنا جميعا إلى تحقيق الأهداف والغايات التي نتطلع إليها في ظل راية حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما فهو نعم المولى ونعم النصير.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

جانب من الجلسة

الحضور من البعثات الدبلوماسية في البلاد

جانب آخر من الجلسة